

المرأة بين الإسلام و اليهودية

د- بي بي حميدة*

The article contains a comparative study between the perception of Islam and women between the Jewish view of women in terms of their human rights and social rights of marriage, divorce, polygamy, property and inheritance, as well as work outside the home and then mixing with men and others, to have a clear accurate picture of women's rights.

أحل الإسلام المرأة المكانة اللائقة بما فأعلن موقفه الصريح من إنسانية المرأة وأهليتها و كرامتها نظرا إلى طبيعتها وما تصلح لها من أعمال الحياة فأبعدها عن كل ما يناقض تلك الطبيعة، أو يحول دون أداء رسالتها كاملة في المجتمع ولهذا خصها ببعض الأحكام عن الرجل زيادة أو نقصانا، كما أسقط عنها لذات الغرض بعض الواجبات الدينية والاجتماعية كصلاة الجمعة ووجوب الإحرام في الحج والجهاد في غير أوقات النفي العام، وغير ذلك وليس في هذا ما يتنافى مع مبدأ مساواتها بالرجل في الإنسانية والأهلية والكرامة الاجتماعية، و تلخص المبادئ الإصلاحية التي أعلنتها الإسلام فيما يتعلق بالمرأة في المبادئ التالية (1)

أولاً: أن المرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ" (2).

ويقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "إنما النساء شقائق الرجال" (3).

ثانياً: دفع عنها اللعنة التي كان يلصقها بها رجال الديانات السابقة فلم يجعل عقوبة آدم بالخروج من الجنة ناشئا منها وحدها، بل منهما معا. يقول الله تعالى في قصة آدم: "فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ" (4).

ثالثاً: أنها أهل للتدين والعبادة و دخول الجنة إن أحسننت، ومعاقبتها إن أساءت كالرجل سواء بسواء. يقول سبحانه وتعالى: "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (5).

* ليكچرر عربى، جناح كالج فار ويمن پشاور يونيورسٹى، پشاور

ويقول سبحانه وتعالى: " وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُنْثَىٰ وَهُومُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَبْغُونَ عَنْهَا غَيْرًا" (6) . ويقول عليه الصلاة و السلام: " إذا صلت المرأة حمسها، وصامت شهرها وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها، قيل لها ادخلي الجنة من أي الأبواب شئت " (7) .

رابعا: حارب التشاؤم بها والحزن لولادتها كما كان شأن العرب ولا يزال شأن كثير من الأمم ومنهم بعض الغربيين فقال تعالى منكرها هذه العادة السيئة: " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ" (8) .

خامسا: حرم وأدها وشنع على ذلك أشد تشنيع فقال تعالى: "وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ" (9) .

سادسا : أمر بإكرامها: بنتا، وزوجة، وأما. وأما إكرامها كينت فقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم: "أما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها، وأدها فأحسن تأديبها، ثم أعتقها وتزوجها فله أجران" (10) . ويقول عليه الصلاة والسلام: "من كانت له أنثى فلم يدها ، ولم يهنها، ولم يؤثر ولده عليها أدخله الله تعالى الجنة" (11) . وقال عليه الصلاة والسلام : " من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين" ضم أصابعه (12) .

وأما إكرامها كزوجة ففي ذلك آيات وأحاديث كثيرة منها : " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً" (13) . وقوله صلى الله عليه وسلم: "خير متاع الدنيا الزوجة الصالحة ، إن نظرت إليها سرتك ، و إن غبت عنها حفظتك" (14) .

وأما إكرامها كأمر حيث يقول سبحانه و تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا" (15) . وقوله تعالى: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَٰهًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" (16) .

وقوله تعالى: "وَبِرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَارًا شَقِيًّا" (17) . وعن معاوية بن جهمية أن حائمة-رضى الله عنه- أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله، أردت أن أغزو، وقد جئت استشيرك. فقال له : "هل لك من أم ؟" قال: نعم، قال : "فألزمتها فإن الجنة عند رجليها" (18) .

وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - قال: "ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : العاق لوالديه، ومدمن الخمر، والمنان في عطائه. وثلاثة لا يدخلون الجنة، العاق لوالديه والديوث والرجلة" (19). وقد أوصى الإسلام بالوالدين وإن كانوا غير مسلمين خيرا، و يقول القرآن الكريم على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: "قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا" (20).

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: قدمت علي أمي وهي مشركة، فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: قدمت أمي وهي راغبة أفأصل أمي؟ قال: "نعم صلي أمك" (21).

أما المرأة اليهودية اعتبرها اليهود لعنة لأنها أغوت آدم وقد جاء في التوراة: "المرأة أمر من الموت وأن الصالح أمام الله ينجمونها، رجلا واحدا بين ألف وجدت، أما المرأة فسين كل أولئك لم أجد" وكانت بعض طوائف اليهود تعتبر البنت في مرتبة الخدم، وكان لأبيها الحق في أن يبيعها قاصرة (22) ولهذا جاء عقابها مضاعفا: فمتاعب حملها كثيرة، وولادتها بالوجع... وان عقاب المرأة لم يقتصر على الأم الحمل والولادة، ولا على متاعب الحياة الأخرى التي تشترك فيها مع الرجل، بل تعداه إلى تسلط الرجل عليها فهو سيدها، وفق نص الكتاب المقدس، وهي "لا تكون شريكة الرجل، ولا تساويه بل تسمى فتنة الرجل، وهو يستعبدها لتلد له الأولاد" (23).

الطلاق في الإسلام

في بعض الأحيان تعسر العشرة الزوجية بين الزوجين ويصبح حياة كل منهما جحيما لا يطاق فعندئذ يكون الحل الطلاق. فالطلاق أبا حه الإسلام على كراهة حتى لا يغشاه أحد إلا لضرورة تضطره إليه. وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" (24) ويقول أيضا: "ما خلق الله شيئا أبغض إليه من الطلاق" (25) وعن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا ولا تطلقوا يهتز منه العرش" (26).

اعرض دعاة تحرير المرأة في جعل الطلاق في يد الرجل دون المرأة فقالوا هذا ظلم للمرأة وطالبوا بأن تكون المرأة أيضا صاحبة الطلاق أو يؤخذ هذا الحق من يد الرجل ويعطى للقاضي فيقع الطلاق أمام القاضي.

ونرد عليهم بأن الإسلام أعطى حق الطلاق للرجل لحكمة وهي أن الرجل في الإسلام مكلف بإعالة الأسرة فهو أمير عليها ومسؤول عن النفقة على أفراد الأسرة ولذلك هو يمتاز بالصبر والتحمل أكثر من المرأة وهو يتمتع بالقدرة على التفكير أكثر من المرأة لأن الرجل سيدفع مهرا جديدا للإقتران بإمرأة أخرى. وكذلك نقول بعدم إعطاء حق وقوع الطلاق للقاضي لحكم كثيرة منها. لأنه سيؤدي بالزوجين إلى الكذب واختلاق الأقوال للتخلص أحدهما عن الآخر وهذا الشيء يضر بالمجتمع، ثم للقاضي الحق في عدم وقوع الطلاق عندما يرى هو ذلك و بالتالي سيؤدي هذا إلى جرائم الإنتحار والقتل للتخلص من هذه الحياة بطرق أخرى.

لذلك نظم الإسلام قضية الطلاق بما يمنع من تعسف الرجل فيه و استبداده في أمره فجعل له حدا لا يتجاوزه ، وهو الثلاث، وقد كان عند العرب ليس له حد يقف عنده ، وجعل لإيقاع الطلاق وقتا ، وهو الثلاث، ولأثره عدة تتيح للزوجين العودة إلى الصفاء والوئام. (27) لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا يَدْرِي عَلَيَّ اللَّهُ يَحْدُثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا." (28)

وقوله تعالى: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" (29) وهذه العدة للمرأة الحائض، أما من

لا تحيض فتعتد ثلاثة أشهر. والحامل عدتها وضع الحمل والأمة عدتها قرآن (30).

الطلاق عند اليهودية

أما اليهودية أباحت الطلاق دون تحديد سبب معين يدعو الزوج إلى تطليق زوجته و قد تركته بيد الرجل مطلقا . جاء في التوراة : " إذا أخذ رجل امرأة و تزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينيه ، لأنه وجد فيها عيبا ، كتب كتاب طلاق ، و دفعه إلى يدها وأطلقها من بيته " (31). و يعطي الربانيون الزوج حق تطليق زوجته ولو مزاجيا لعدم رضاه عنها كأن تحرق طعاما أو أن يرى أجمل منها ، ويقول بعضهم في تفسير عبارة " لم تجد نعمة في عينيه " : لأن الزوجة إن لم تحسن الطبخ فلزوجها أن يطلقها لأنه شيء عيب (32).

و يقول أحدهم نقلًا عن التلمود " إن إمراة ما إذا أساءت إدارة بيتها أو وجد الرجل أجمل منها فله الحق في أن يطردها من البيت " (33).

ومن عجائب اليهودية، أن الأب يستطيع تطليق ابنته من زوجها إذا أراد أن يزوجهما بآخر، دون إبداء سبب مسوغ لطلاقها. وقد انتشرت هذه الظاهرة في مرحلة الرعي التي مرهابنو إسرائيل وعندما زال حق الأب في إنهاء زواج ابنته وانتظمت العلاقة الأسرية أعطت الشريعة اليهودية الزوج حق الطلاق وحده، ولم يكن يعرف الطلاق بهذا الاسم وإنما كان يعرف بإسم الإطلاق أو الطرد من البيت (34) وهذا الطرد خلاف ما نجده في الإسلام حيث تبقى المرأة المطلقة في بيتها حتى تنتهي عدتها، ولكن ذلك تم استدراكه في اليهودية بمحجى الحاخام جرشوم بن يهودا في عام 1000م حيث أصدر إفتاء حرم فيه طرد الزوجة من البيت وقيد الطلاق وجعله ممكنا في حالة إفتاء القاضي به أو إذا اتفق عليه الطرفان (35).

فإخلاصة أن الشريعة اليهودية أطلقت للرجل حق الطلاق دون إبداء الأسباب إلا في حالتين اثنتين

الأولى : وهي الزنا بالعدراء غير المخطوبة والثانية : إتهام الرجل لزوجته بشيء يسيء

إلى سمعتها (36) كان يقول بأنه وجدها غير بكر، فيدفعها إلى أهلها، فإذا أثبت أهلها بكارتها وأن لا عيب فيها أمام شيوخ المدينة، دفع الزوج (100) شافل * لأبيها، وتزوجها لا يستطيع طلاقها أبدا" (37). ولليهودية أحكام تنفرد بها فيما يخص الطلاق، فإذا اقترنت امرأة برجل وطلقها، ثم اقترنت بآخر، فأفلتت منه بالطلاق أو الوفاة فإنه لا يحق لزوجها الأول أن يتزوجها مرة ثانية، حتى يكون رادعا له عن الطلاق، وأن يترث قبل إيقاعه، ودافعا له من أجل العودة إليها بعقد جديد وإلا استحال الأمر عليه. (38)

تعدد الزوجات في الإسلام

فالإسلام يبيح تعدد الزوجات لحكم ومصالح فيه فائدة المجتمع فنجد من قراءتنا لتاريخنا الإسلامي بأن في غزوة أحد استشهد سبعين من الصحابة تركوا نساء وأطفالا إيتاما فأنزل الله سبحانه وتعالى هذه الآيات لحل هذه المشكلة " (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) (39).

فإن ما يعقب الحروب من زيادة عدد النساء عن الرجال أجاز الإسلام أن يتزوج الرجل بأكثر من واحدة بشرط العدل في المال والنفقة والمبيت، وإلا فالإكفاء بواحدة . أما الميل القلبي فهو لم يشترط فيه ، لأن النفوس ضعيفة ولذلك قال تعالى: "وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ" (40). والرسول صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نساءه ولكن أحب أزواجه إليه السيدة عائشة رضی الله تعالى عنها ولذلك كان يقول: "اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك" (41). فالآيات القرآنية لا تمنع التعدد كما تأولتها دعاة تحرير المرأة بل يأمر بالعدل بين الزوجات حتى لا يقع الظلم على إحداهن فيقول عزوجل: "فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمِطْلَقَةِ" (42).

وهناك حالات أخرى يبيح الإسلام فيها التعدد لمبررات أهمها :

أ- إذا عجزت المرأة عن أداء وظيفتها كاملة في محيط الأسرة فعدت لا تصلح متاعاً للزوج.

ب- إذا حرمت المرأة نعمة النسل والإنجاب فجاز للزوج التعدد حتى يفرغ عنه بنسله وينعم بتربيته.

ت- هناك طباع غير عادية في الرجال لا تكفي بواحدة ولذلك أبيع للرجل التعدد حتى لا يقع في الحرام.

ج- وهناك رأي جديد من قبل العلماء بتعدد الزوجات بأنه شرع لحل مشكلة القيسام بحق اليتامى من قبل الأوصياء. (43)

حد الإسلام من تعدد الزوجات فجعله أربعاً وقد كان عند العرب وعند غيرهم من الأمم التي تبيح التعدد غير مقيد بعدد معين . وقد أباحت الأديان السماوية ، وأباحه الإسلام بقوله تعالى: "فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ" (44) . وروي البخاري أيضاً هذا الحديث عن عائشة في تفسير الآية نفسها : اليتيمة تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها ويسبىء صحبتها ولا يعدل في مالها ، فليتزوج ما طاب له من النساء سواهن مثنى وثلاث ورباع.

وعن ابو هريرة (رضى الله عنه) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومن كانت له امرأتان يميل مع إحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط" (45)

تعدد الزوجات عند اليهودية

أما بالنسبة لتعدد الزوجات عند اليهود فقد أبحاث الشريعة اليهودية لليهودي الزواج بأكثر من واحدة حيث لم يرد نص بتحريمه في العهد القديم أو التلمود , وقد جرت العادة بين اليهود على اتخاذ أكثر من زوجة, ولم تجد التوراة حدا معينا للتعدد, بل كان الأمر مطلقا. فللرجل -عندهم- أن يتزوج العدد الذي يريد دون قيد أو شرط (46). وتقول الأسفار من العهد القديم من الكتاب المقدس عند اليهود: "وإمرأة مع أختها لا تتخذ لتكون ضرهما لكشف سوءهما في حياتها" و يعني هذا أن الأسفار لم تحرم تعدد الزوجات ولكن حرم عليهم أن يتزوج شقيقة زوجته من الأب و الأم وهي تحرم الزواج في عصمة رجل واحد . وهذه التوراة نفسها تقول إن النبي داود عليه السلام كان له تسع وتسعون زوجة , و لسليمان عليه السلام سبعمائة زوجة من الحرائر - وثلاثمائة من الجواري - و ابراهيم عليه السلام له زوجتان وغيرهم من أنبياء بني اسرائيل . يقول نبينا محمد عليه الصلاة والسلام: "قال سليمان بن داود عليه السلام لأطوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة غلاما يقاتل في سبيل الله , فقال له الملك : قل إن شاء الله , فلم يقل, ونسي قطافهن ولم تلد منهن إلا امرأة نصف إنسان" فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو قال إن شاء الله لم ينجث وكان أرجى لحاجته" (47).

وشريعة موسى عليه السلام لم تمنع تعدد الزوجات بدون أن يجدد للرجل عددا من الزوجات حتى قرر بالتلمود في البيت المقدس تحديد عدد الزوجات إلا أن بعض علماء بني اسرائيل منعه و بعضهم أباحه إذا كانت الزوجة مريضة أو عقيمة وللخيانة وغيرها , علما بأن التلمود أباح تعدد الزوجات , ولكنه قيده بعدد محدود ومعين (48) .

الملكية والميراث في الإسلام

ومن قضايا المرأة التي نجد هاتين تباينا شديدا بين شريعتنا و النظم اليهودية مسألة الملكية والميراث.

لقد أعطى الإسلام المرأة كيانا خاصا مستقلا أصبحت بموجبه تمك و تتصرف و تنتفع بشخصيتها مباشرة, دون وكالة أو وصاية, وتتعامل مع المجتمع بلا وسيط, فهي بالإضافة إلى أنها تتمتع بأموالها الخاصة , وحقها في مهرها, لا يطلب منها وهي زوجة أن بشارك في الإنفاق على البيت أو الأهل, مما ينفق على متطلبات الزوجية . فإن كان لها مال قبل

الزواج ولم تكن أهليتها تسمح لها بالتصرف حتى انتقلت إلى زوجها فإن ذمتها تكون منفصلة عنه ماليا، وأموالها عند زوجها لا تعد شركة مالية بينهما، فكل حر التصرف ، يقول ابن حزم : " ولا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتجهز إلى زوجها بشيء أصلا ، لا من مالها ولا من صداقها، فهو كله لها ، لا إذن للزوج في ذلك ولا اعتراض ، ولها أن تملك الضياع زالدور وسائر أصناف المال بكافة أسباب التملك، ولها أن تمارس التجارة وسائر تصرفات الكسب الحلال المباح، ولها أن تضمن غيرها، وأن يضمها غيرها وأن تهب وتوصي ، دونما وصاية من أحد ، وتستطيع أن تخاصم إلى القضاء" (49).

وقد جعل الإسلام ميراث المرأة أقل من نصيب الرجل وذلك لأن الإسلام يلزم الرجل بأعباء وواجبات مالية لا تلزم بمثلها المرأة فهو الذي يدفع المهر وينفق على أثاث بيت الزوجية. أما المرأة فهي تأخذ المهر ولا تسهم بشيء من نفقات البيت على نفسها وعلى أولادها ولو كانت غنية (50). فقول الله سبحانه وتعالى: " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا" (51).

وقد حرص الإسلام على توريث المرأة بنتا فقال تعالى : "فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف... الآية" (52). وهنا نجد أن الإسلام قد منح البنت نصف التركة ، أن لم يكن لها إخوة ، فإن كانتا اثنتين فلكل واحدة منهما الثلث وورثتها بحسب رابطتها، وقد اشترط الإسلام على الميراث أن لا يوصي بأكثر من الثلث ، لحديث سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال : "يا رسول الله إن لي بنتا ولي مال كثير فهل أوصي به؟ قال: لا. قال بثلثيه؟ قال: لا. قال بنصفه؟ قال: لا. قال بثلثه؟ قال: والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس" (53) أو كما قال رسولنا. والتركة تشمل الأموال والعقارات والأعنيان والأراضي منقولة وغير منقولة.

الملكية والميراث عند اليهودية

أما المرأة اليهودية فقد كانت قبل الزواج تحت وصاية أبيها مهما بلغ سنها ، ثم صارت تحت وصاية زوجها بعد الزواج، ولقد كانت الملكية محدودة، وهي تبع للقبيلة ، ثم تطور الحال وعرفت الملكية الفردية، وبلغت ذروتها حيث تمثلت في ملكية الأراضي ، والضياع والأنعام، والنقود والمنقولات، وكانت المرأة لا تمتلك من ذلك شيئا ، فميراث

أبيها الذى تأخذه يصبح لزوجها , ومنقولاتها وأنعامها تؤول إليه , فملكيتها من نقد وما تكتسبه من عملها خارج بيتها يجب أن يصرف على بيتها , وقد منع الربانيون المراة من التصرف في مالها بينما أباح القراءون لها ذلك , وعلى الرغم من أن القانون الإسرائيلي الحديث قد أعطى المراة حرية التصرف في ممتلكاتها وإدارتها كيفما يشاء , إذ حدد القانون مسؤولية كل شخص عن ممتلكاته , وليس له أن يفرض حقوقا على الآخر , إلا أن هذا القانون يعتبر تعديلا للشرعية اليهودية التي فرضت على المراة الخضوع لإدارة زوجها في إدارة شؤونها المالية , وممتلكاتها. وممتلكات الزوجة التي ينص عليها عقد الزواج للزوج الحق في الانتفاع بها دون التصرف في الأصول , كما أنه لا يحق للزوجة التصرف بممتلكاتها إلا بعد موافقة زوجها , لأن نتاج هذه الممتلكات من حق الزوج حسب الشريعة , بل إن من حق الزوج التصرف بالهدايا التي تقدم للزوجة بعد الزواج , إلا إذا نص صاحب الهدية على أنهى للزوجة فقط , حتى مهرها ليس لها , وقال بعض فقهاء اليهود : ليس للمراة إلا متاعها ولباسها , وقد حددوا ذلك ببعض القطع البسيطة. (54)

ما كانت المراة اليهودية تراث إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين وإلا ما كان يتسرع به لها أبوها في حياته , وحين تحرم البنت من الميراث لوجود أخ لها ذكر يثبت لها على أخيها النفقة والمهر عند الزواج , إذا كان الأب قد ترك عقارا فيعطيها من العقار , أما إذا ترك مالا منقولا فلا شيء لها من النفقة والمهر ولوترك القناطر المقنطرة (55) . ولذلك كانت الملكية محدودة , وهي تبع للقبيلة , ثم تطور الحال وعرفت الملكية الفردية , وبلغت ذروتها حيث تمثلت في ملكية الأراضي , والأنعام , والنقود والمنقولات , وكانت المراة لا تمتلك من ذلك شيئا فميراث أبيها الذى تأخذه يصبح لزوجها , و منقولاتها وأنعامها تؤول إليه , فملكيتها من نقد وما تكتسبه من عملها خارج بيتها يجب أن يصرف على بيتها وقد منع الربانيون المراة من التصرف في مالها بينما أباح القراءون لها بل إن من حق الزوج التصرف بالهدايا التي تقدم للزوجة فقط , حتى مهرها ليس لها . لقد كان بنو إسرائيل يورثون الذكور دون الإناث ويفضلون الذكر على الأنثى على الدوام فأدى ذلك إلى هضم حقوق البنات , فإذا مات الرجل وترك أولادا ذكورا وإناثا فإن ميراث الأب يوزع على الذكور دون الإناث . وقد ميزت الشريعة اليهودية بين الإبن الأكبر والذي دونه , فلو كان لرجل امرأتان إحداها محبوبة والأخرى مكروهة ,

وولدت المكروهة ذكرا قبل المحبوبة , فإن ابن المكروهة يعطى ضعف ابن المحبوبة , ورغم أنه ابن المكروهة , كما حدث وأعطى اسحاق لابن لبنة ولم يعط ابن "راجيل" لأن له حق البكورية⁽⁵⁶⁾. وإذا آل الميراث إلى البنت لعدم وجود أخ لها ذكر لم يجز لها أن تتزوج من سبط آخر, ولا يحق لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها⁽⁵⁷⁾ وإن لم تكن له ابنة يعطون ملكها لإخوة أبيها وإن لم يكن لأبيها إخوة يعطى ملكه لنسبه الأقرب من عشيرته فيرثه.⁽⁵⁸⁾

وقال بعض علماء التلمود إن البنت لها حق الميراث مع أخيها من أمها وليس من أبيها , ورغم التنف التي أعطيت للبنت بمئة إلا أن الشريعة سمحت للأب أن يمنع ويحرم الإناث من الميراث ولايستطيع فعل ذلك مع الذكور, فقد جاء في كتاب الأحكام الشرعية: "لا يحق للأب أن يوصي أو يهب نصف ماله إذا كان له أولادا ذكورا, وله أن يهب جميع ماله إن كان من نسله من البنات"⁽⁵⁹⁾

فخلاصة القول: إن ميراث المرأة بمعنى الميراث الحقيقي لم يكن معروفا عند اليهود حيث كانت ترث رمزا لا حقيقة وتملكا⁽⁶⁰⁾. لأن التوراة أوجبت ميراث الزوج لزوجته فقد جاء في التوراة: "وكل بنت ورثت نصيبا من أسباط بني إسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرة سبط أبيها لكي يرث

بنو إسرائيل كل واحد نصيب آباءه...."⁽⁶¹⁾

والمرأة ترث أباه فقط ولا ترث ابنها ولا أخاها ولا عمها ولا جدها ولا أقرب الناس إليها؛ زوجها والسبب في عدم ميراثها لزوجها أن إخوة زوجها يلزمون بالزواج منها إن لم تعقب منه وحينئذ تلزمهم نفقتها⁽⁶²⁾.

يقول التلمود: "والذى ثبتت للزوجة من التركة هو مؤخر صداقتها, لأنه حقها فإن كن أكثر من واحدة فإن الحق يعود إليهن حسب الأقدمية , فالأولى مقدمة على الثانية والثالثة , فإذا استوين في العقد فلهن يتزاحمن على التركة قسمة غراما."⁽⁶³⁾

ولكن الإسلام جعلهن شركاء في الثمن أو الربع دون فرق بين الأولى والثانية ولا داعي للغرامة بينهما وإنما حل الأمر سلميا.

وفي قضية ميراث الزوجة التي تخالف دين زوجها فإن الإسلام يمنع التوارث بين المسلم وزوجته في حال موت أحدهما أو كليهما.

وفي رئاسة الدولة

الإسلام يعيد المرأة عن التمييز السياسية لأن المهمة الرئيسية للمرأة المسلمة هي الإهتمام بإدارة البيت ورعاية شؤون الزوج والوند رحي الوظيفة الأساسية والطبيعية للمرأة. ثم إن مشاركة المرأة للرجل في الإشتغال بسياسة الدولة يستلزم احتلالها بالرجال الأجنب , وربما اختلاؤها بعض الوقت كرئيس أوفيق , وكلا الأمرين: الإختلاط والإختلاء منكر حرام. (64) وفي قصة سقيفة بني ساعدة في اختيار الخليفة الأول بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تشارك فيه امرأة. ثم أين هي في قيادة الجيوش الإسلامية والولاية على الولايات الإسلامية أو إقامة المسلمين, كل هذا لم يكن هنا نصيب . وأن ما نسب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه ولي امرأة الحسبة فموضوع عليه. (65) وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما وصل إليه خبر ابنة كسرى وولايته عليهم فقال: " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (66).

فالإسلام يمنع المرأة من رئاسة الدولة لخطورة المسؤولية لأن رئيس الدولة في الإسلام هو قائد المجتمع ورأسه المفكر ووجهه البارز ولسانه الناطق وله صلاحيات واسعة خطيرة الآثار والنتائج وهذه الوظائف لا تتفق مع تكوين المرأة النفسي والعاطفي وبخاصة ما يتعلق بالحروب وقيادة الجيوش. (67) ويقول الرسول عليه السلام: " إذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بجلاءكم وأمركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير من ظهرها " (68). (يقول ابن كثير في البداية والنهاية) : عن ابن اسحاق و موسى بن عقبة أن أبا سفيان أتى إلى المدينة قبيل مكة مستجيرا بفاطمة الزهراء- رضي الله عنها- بعد أن نقض المشركون العهد الذي كان بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم فتأبى فيقول لها: "يا بنت محمد هل لك أن تأمري ابنك هذا(عبد الله الحسين) ؟ فيحير بين الناس فيكون سيد العرب إلى آخر الدهر . فتجيبه الزهراء قائلة : إنما أنا امرأة و إنما ذلك إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. فهذه فاطمة حبيبة رسول الله عليه السلام ابتعدت عن أشياء تاركة السياسة للرجل وحده الذي يفهم الأمور الخارجية. (69)

أما قيادة عائشة رضي الله عنها لمعركة الجمل فقد كانت من وراء ستار على هودجها , وقد ندمت على فعلتها , بعد لوم أمهات المؤمنين لها, لأنه لا يجوز لها أن تخرج من بيتها كزوجة للرسول صلى الله عليه وسلم , وقد تأولت عائشة رضي الله عنها فأخطأت , وندمت فتابت واستغفرت , وشملها علي رضي الله عنه بالرعاية وهذا ليس

دليلا على اشتغالها بأمر الحكم أو توليها القيادة , لأنها حادثة فردية , أدركت عائشة رضي الله عنها فيها خطأها(70).

وفي حقبة من التاريخ الإسلامي تولت شجرة الدر الملك, وكانت زبيدة زوجة هارون الرشيد ذات تأثير كبير على زوجها, وقد كان هذا من باب السيطرة على الأزواج وزيادة النفوذ وليس إسهما منهن في أمر الدولة, وهي حوادث فردية كانت خارجة عن النظام العام(71).

ولم يحدث في تاريخ الإسلام أن كانت المرأة جنبا إلى جنب مع الرجال في إدارة شؤون البلاد, و من زعم أن بيعة الرسول صلى الله عليه وسلم لمن يوم الفتح عي عمل قيادي فقد أخطأ(72).

يقول الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر سابقا: " ولقد حذر الإسلام أهله من ذلك في ما نسب لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه من أنه ولي امرأة الحسبة فموضوع عليه نص على ذلك كله أبي بكر ابن العربي . وما نسب لأبي خليفة من أنه أحاز ولاية المرأة القضاء . قال ابن العربي : مراده ولايتها في جزئية لا أنها يصدر لها " مرسوم " بأنا ولينا فلانة في الإقليم الفلاني لتحكم بين الناس , فمن استدل بذلك يزور على غير حق (73) . وجعل الولايات العامة للرجال بقول جل وعلا : "وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ" (74) وقوله تعالى : "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ" (75) وهي قوامة الفعل . أما المرأة مكورة العطفة وسريعة الإنفعال والبكاء فتكوينها الطبيعي عكس الرجال . ومن ثم فإننا نجد أن المرأة تتعرض لكثير من الإختلاط والإجتماعات والأسفار وغير ذلك من الأمور التي تتطلب منها (76) . وفوق هذا أحاط الإسلام المرأة بسياج من العفة والحياء فنهاها عن تمويه خلقتها وتوصيل شعرها وكشف صدرها والتبرج في ثيابها , وإبداء زينتها إلا ما ظهر منها , هذا في الوقت الذي أباح لها أن تتزين لزوجها وترك لها الحرية كاملة في أن تبدى زينتها لبعيها فتطيب وتختضب , وتكتمل وتلبس من الثياب أجملها وأرقها. وفرض عليها الحجاب تكريما لها , لإبقائها على أنوثتها , ومنعها من التبرج صيانة لها من الخروج عن طبيعتها والمحافظة على المجتمع والحرص على أخلاق الأمة لئلا تذوب في غيرها من الأمم أو تصبح تبعا لها في ملبسها وأسلوب حياتها فتفقد خصائصها الإسلامية. (77)

أما المرأة اليهودية ونيابتها , فرغم تحريم التوراة والتلمود وكافة الكتب التشريعية لذلك, وعداوة الأبحار والربانيين للمرأة -رغم كل ذلك- فقد وصلتنا أخبار تفيد بأن المرأة قد اعتلت سدة الحكم , وكانت هي المدير الأول لشؤون ممالك اليهود من خلال شخص أزواجهم , ولقد أصبحت المرأة اليهودية المعاصرة في دورة الكيان الإسرائيلي تحظى بما لم تكن تحلم به منذ قرون, وذلك عن طريق الإصلاحات التشريعية المعاصرة, وصارت تراحم الرجل في كل أعماله حتى في مجال الحكم والجنديّة, ومع كل هذا فهي غير راضية عما وصلت إليه, فيوجد الآن في الكنيست الإسرائيلي 3 نساء نائبات, لكن الأحزاب الدينية ما زالت تحظر على المرأة الاشتراك في هذه الأمور لأنها من خصوصيات الرجال (78) لأن الدين اليهودي يحرم كل أشكال الحكم للمرأة اليهودية , فيقول الحاخام الربى برخيا (79) : "وهناك أربعة من أصناف البشرية يستحقون الرثاء حقا... رابعهم : الجليل الذي تحكمه امرأة" (80)

عمل المرأة في الإسلام

يكاد يتفق العلماء على جواز عمل المرأة , إن كانت مضطرة إليه , كأن تفقد عائلها , أو يكون عائلها غير قادر على الإنفاق عليها ولا تجد من ينفق عليها وعلى عيالها, ويشترطون في ذلك شروطا نذكر أهمها:-

- 1- أن يكون عملها متصلا ببنات جنسها,
- 2- وأن يكون قريبا من محل إقامتها.
- 3- ألا يكون فيه اختلاط بالرجال.
- 4- وإذا خرجت لعملها خرجت محتشمة.
- 5- ولا تخرج إلا بإذن وليها , إن كان لها ولي لا يستطيع الإنفاق عليها.

وقد اختلف العلماء في خروج المرأة إلى العمل غير مضطرة فمنهم من قال بحله واشترط لذلك شروطا (81) , ومنهم من منعه مستدلا بعدة أدلة(82).

وعلى هذا يمكن أن نقول : كل عمل تزاوله المرأة لا تراعي فيه هذه الشروط التي سبق ذكرها تحرمه الشريعة وتكون المرأة مخالفة فيه تعاليم الإسلام.

وكذلك يحرم عليها مزاوله ما يختص بالرجال من الأعمال كالجنديّة وأعمال البناء والصيانة التي تخرج بها عن حجابها وعفتها. فللرجل دور وللمرأة دورها , وكل ميسر لما خلق له.(83)

والمراة في المجتمعات المعاصرة في معظم الأحيان تعمل أكثر من الرجل أو كعمله , وأجرها أقل إضافة لحملها وولادتها(84).

وقددلت الدراسات الحديثة أجريت في الولايات المتحدة على أن النساء العاملات أقل اتزاناً من الرجال, ولأنهن يتعرضن لمؤثرات. فمن أبرز ملامح هذا التأزم النفسي:

(أ) أن تزاوُل أعمالاً لا تتفق مع تكوينها النفسي والبيولوجي.

(ب) والمقرر أن المراة لا يكتمل نموها النفسي والجسمي إلا بالأومومة وأن عدم انجهاها أو عدم رغبتها فيه نقص في نموها النفسي والجسمي .

وقد كانت هناك آثار لخروج المراة الغربية في المجتمع واختلاطها بالرجال منها:

1- قلة المواليد: هناك انخفاض مريع في عدد المواليد . و في نسبة المتزوجين, وارتفاع

مستمر في نسبة عدد المواليد غير الشرعيين كما أن 2% من البالغين - من الأولاد

والبنات - لا يتزوجون أبداً

2- الإحجام عن الزواج: لقد كشفت أبحاث ودراسات عديدة أجريت هناك عن أن نصف الرجال الأوروبيين ونصف النساء الأوروبيات ما بين السن من 15 إلى 45 سنة يعيشون في عزوبة برضاهم بل إن منهم من لا يفكر في الزواج إطلاقاً (85).

3- فساد النشاء صحياً وعقلياً وخلقياً : لقد استعاضت الأمم الغربية عن الأمهات بالمؤسسات للتربية والحضانة وجرى الطفل حنان الأم وشفقتها وعطفها, فالأم إذا لم تمنعها أعمالها خارج المنزل عن رعااة الطفل وتربيته فهي لها من الميول الأخرى ما تفضلها على العناية به (86).

4- التدهور الأخلاقي: تقول الإحصاءات أن 70% من العاملات يضطرون إلى ترك العمل بسبب الإعتداءات, ولم تنج من هذه المهازل بل المآسي حتى الجامعات في أقسامها العليا, وتمتد الموجة العفنة إلى موظفات الأمم المتحدة التي كثيراً ما يهرع المسلمون إليها لحل قضاياهم (87).

أما الزنا والخيانات الزوجية هي بشكل عام . وانحلال الأخلاق وطغيان الشهوات , وانتصار الحيوانية على الإنسانية , وضياع الحياء والعفاف بين النساء والرجال , واضطراب المجتمع كله نتيجة ذلك. (88)

ولقد قال الرئيس الراحل "كنيدي" في تصريح مشهور له، تناقلته الصحف ووكالات الأنباء عام 1962م: "إن الشباب الأمريكي مائع مترف منحل، غارى في الشهوات، وإن من بين كل سبعة شبان يتقدمو للتجنيد يوجد ستة غير صالحين بسبب انهماكهم في الشهوات" وأندز لأن هذا الشباب خطر على مستقبل أمريكا. (89)

5- تفكك الأسر: بناء المجتمع هناك على هذه الشاكلة، وعن مشكلات الطلاق أدى إلى تفكك الأسر.

6- إنتشار الجرائم الفتاكة: الحديث عن الجرائم في أوروبا مكرور مشهور وحسبنا أن نورد ما أورده (الدبلي ميل) - (الصحيفة البريطانية) - أن أحد المحامين الأمريكيان يدير أكيرو وكالة للنساء اللاتي يولدن بالإيجار الإذ تلد المرأة طفلاً مقابل (9600) جنيه استرليني ثم تذهب في طريقها (للتعاقد) عن إنجاب طفل آخر مقابل ثلاثين ألفاً (90).

(7) يؤثر عملها المختلط على علاقتها بالزوج، فهي تسبى عشرته ولا ترى فيه ما يشبع رغباتها على النحو الذي تريد. (91)

(8) إنتشار البطالة: قالت محررة "مع المرأة" في الأهرام 19\10\1960م "بدأ الرجال في أمريكا يخشون اكتساح المرأة لجميع ميادين العمل بشكل يهددهم بالبطالة فقد دلت الإحصاءات الأخيرة على أن هناك 24 مليون امرأة عاملة نظامية، علاوة على السيدات اللاتي يعملن بصفة غير رسمية وبذلك تصبح نسبتهم ثلث عدد العاملين، ولوحظ أن نسبة العاملات ترتفع بشكل مخيف جدا في كل عام حتى تنبأ الإحصائيون بإكتساح المرأة في خلال سنوات قليلة جدا. (92)

(9) انتشار الأبناء غير الشرعيين: تقول أحدث الإحصاءات بهذا الصدد..: "إن أكثر من ثلث مواليد عام 1983م في نيويورك هم "أطفال غير شرعيين" وأكثرهم ولدوا لفتيات في التاسعة عشرة من العمر وما دونهما، أى من مجموع مواليد نيويورك" (93).

(10) انتشار الأمراض الفتاكة: انتشار الأمراض السرية، والعصبية، والعقلية، والنفسية، وكثرة العقد والإضطرابات التي يعد ضحاياها عمات الألوفا. (94)

وقد ندمت النساء في لغرب على شتغلن خارج المنزل فقد جاء في كتاب "فتاة الشرق في حضارة الغرب" للأستاذ محمد جميل بيهم: حيث ذكر استفتاء معهد "غالوب" في أمريكا رأى النساء الكاسبات بصدد العمل، وإذا هوينشر الخلاصة الآتية:—

" إن المراة متعبة الآن, ويفضل 65% من نساء أمريكا العودة إلى منازلهن, كانت المراة تتوهم إنها بلغت أمانة العمل, أما اليوم وقد أدمت عشرات الطرق قدميها واستترفت الجهود قواها, فإنها تود الرجوع إلى عشها والتفرغ لإحتضان فراخها "(95).

من هذا كله يتبين أن للمراة وظيفة طبيعية أصيلة فهي كفتاة يجب أن تنهيا لمستقبلها الأسري وهي كزوجة يجب أن تؤدي حق الزوج وهي كأم يجب أن تقوم بدورها في اعداد الجيل و تربية الأولاد فهي ربة البيت وملكته, والمسؤلة عنه أولا وأخيرا. ومن المؤكد على ضوء التجربة والواقع أن الأب إذا انشغل عن تربية ولده وتوجيهه بحكم عمله الخارجي وأن الأم إذا تخلت عن تربية ولدها وحضانه واعداده بحكم انشغالها بالعمل الذي تزاولة, فإن الولد - لاشك - سينشأ كاليتيم الذي حرم عطف أبويه ورعايتهما وتربيتهما في مقتبل سني عمره ولا يخفى ما في هذا الإنشغال والتخلي من أثر سيئ في انحراف الولد سلوكيا وشدوذه أخلاقيا. ورحم الله احمد شوقي حين قال:

ليس اليتيم من انتهى أبواه من هم الحياة وخلفاه ذليلا

ان اليتيم هو الذي تلقى له أما تخلت أو أبا مشغولا (96)

إن فكرة مزاحمة المراة أمام الرجل قد هبت ريحها على بلاد المسلمين من ديار الغرب, وهي ديار لا يقيم أهلها للآداب العامة حرمة, وربما تكون المراة الغربية معذورة بعض العذر في خروجها من المنزل, وبحثها عن العمل, ذلك لأن الأعراف الإجتماعية الأليمة هناك تفرض عليها إذا بلغت سن الثامنة عشرة من عمرها أن تبحث عن عمل تتكسب منه, لأن أباه أصبح غير مسؤل عن نفقتها بل تطرد من البيت بعض الأحيان إذا لم تدفع إلى وليها أجرة البيت ونفقة الطعام, ومن ناحية أخرى, فإن المراة الغربية مكلفة بدفع المهر لمن يرغب بزواجها, فهي تكدح وتعمل اذن من أجل الإنفاق على نفسها, ومن أجل أجرة البيت, ومن أجل زواجها. . . هذا عدا عن التقاليد الفاجرة والأعراف البغيضة التي تفرض عليها أن تخرج من بيتها سافرة متبرجة تخالط من شاءت وتصاحب وتعشق من أرادت دون أن ترى في ذلك حرجا ولا عيبا.(97)

عمل المراة في الشريعة اليهودية

إن أول ما يظالنا به العهد القديم في سفر "الأمثال" صفة الزوجة الفاضلة وطبيعة عملها ال أي تقوم به, فهي لا تنقطع عن العمل في بيتها, ولا تفكر إلا في زوجها وأطفالها.

تقول التوراة: "امرأة فاضلة من يجدها، لأن ثمنها يفوق اللآلئ، بما يتق قلب زوجها فلا يحتاج إلى غنيمة، تصنع خيرا له لا شرا كل أيام حياتها، تطلب صوفا وكتانا وتشتغل بيدين راضيتينهي كسفن التاجر تجلب طعامها من بعيد، وتسهر الليل الطويل، وتعطي أكلا لأهل بيتها، وفريضة لفتياتها، تتأمل حقلا فتأخذها.." (98)

الإختلاط في الإسلام

لقد منع الإسلام اختلاط المرأة بالرجال درءا للمفاسد التي تصاحب الاختلاط وحفظا للأجيال من الوقوع في الفاحشة، فالاختلاط سواء كان عاما أو خاصا، خطر كبير يهدد الجنسين، فلا عجب في أن يمنعه الإسلام، وهذا في حد ذاته حفظ لكرامة المرأة من التجارة الرخيصة، ومن الذناب المتوحشة فهي أول من يتجرع كأس الخطر نتيجة موافقتها مثل هذه الدعوات (99)

ومن الاختلاط المحرم، اختلاط الذكور والاناث بعد التمييز حتى بين الإخوة لحديث أبي داود رضى الله عنه، قال صلى الله عليه وسلم: "فرقوا بينهم في المضاجع" (100) إلا أن هناك إختلاطا مشروعا للمرأة مع الرجال في ثلاثة مواطن :

(أ) مواطن العبادة كصلاة الجمع والجماعات .

(ب) أماكن العلم للضرورة القصوى شريطة التقيد بالحجاب والإلتزام بالآداب الإسلامية .

(ت) في ميدان الجهاد حين يعلن النفير العام. (101)

أما الاختلاط في اليهودية

فيظهر أن اليهودية كانت تحرم الاختلاط بين اليهود وغيرهم كشعب وليس هناك ما يمنع من اجتماع الرجل بالمرأة، فما نقلته الوثائق يظهر أن الأمر كان عاديا عند اليهود فيختلط الرجال بالنساء، في كل ميادين الحياة، بل وقد جعلت عقوبة زنا العسازين زواجهما (102) فما بالك باختلاطهما؟ غير أننا نجد بعض التحذيرات في الشريعة اليهودية، فقد جاء في التلمود: " لا ينظر رجل إلى امرأة غير زوجته، ولا يلمس يديها ولا يتحدث معها" (103).

إن موقف الإسلام من المرأة كان ثورة على المعتقدات والآراء السائدة قبل عصره من حيث الشك بانسانيتها وأنها غير جدية بتلقى الدين ودخول الجنة وأن الإسلام اعطى

المرأة حقوقها من غير تملق لها أو استغلال لأنوثتها بينما لا نجد هذه الحقوق في الديانة اليهودية . فعلى على المرأة المسلمة أن تفاجر جميع نساء العالم بسبق تشريعاتها وحضاراتها جميع شرائع العالم وحضاراتها إلى تقرير حقوقها.

الهوامش

- (1) أحمد حيرت. مركز المرأة في الإسلام . ص 18-70 .
- (2) سورة النساء: 1 .
- (3) محمد بن عيسى بن سورة . الجامع الصحيح . تحقيق: أحمد محمد شاكر . باب : الطهارة . باب رقم (82) . 1 / 190 .
- (4) سورة البقره / 36 .
- (5) سورة النحل / 97 .
- (6) سورة النساء / 124 .
- (7) الشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني . كشف الحفاء ومزيل الإلباس . حديث (249) . 1 / 92 .
- (8) النحل / 5 .
- (9) التكوير / 9 .
- (10) البخاري . صحيح البخاري . كتاب النكاح . باب : غاذ السراري . (4795) .
- (11) رواه أبو داود 2 / 244 . والحاكم . الترغيب . التهيب 3 \ 68 وقال الحاكم : صحيح الاستناد .
- (12) الإمام مسلم بن الحجاج . صحيح مسلم . تحقيق: محمد فواد عبد الباقي . كتاب : السر وأصلة والآداب . باب: فضل الإحسان إلى ال... . 149 رقم (2631) . ج 4 . ص 2028 .
- (13) الروه / 31 .
- (14) البيهقي . السنن الكبرى . 2 / 7 .
- (15) الأحقاف / 15 .
- (16) الإسراء / 23 .
- (17) سورة مريم / 32 .
- (18) النسائي : باب الجفاء ص 6 .
- (19) محمد ناصر الدين الألباني . صحيح سنن النسائي . كتاب : الزكاة . باب : المنان بما أعطى . حديث رقم . (2402) . 2 / 541 .
- (20) سورة مريم / 30-31 .
- (21) للإمام البخاري . صحيح البخاري . شرحه وخرج أحاديثه . د . مصطفى ديب البغا . بساب : صلة المرأة أمها ولها زوج . رقم (5634) . ج 5 . ص 2230 .
- (22) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه والقانون . ص 19 .

- (23) اللواء احمد عبد الوهاب . تعدد نساء الانبياء ومكانة المرأة في اليهودية والمسيحية والاسلام . ص190-191 .
- (24) الحافظ سليمان الأشعث السجستاني . سنن أبي داود . تحقيق : سعيد محمد اللحام . كتاب الطلاق . باب في كراهية الطلاق . ج 1 . حديث رقم (2178) . ص 484 .
- (25) المصدر السابق . حديث رقم (2177) .
- (26) أخرجه الديلمي واستشهد به القرطبي في تفسيره 18 / 149 .
- (27) أحمد خيرت . مركز المرأة في الإسلام . ص145-146 .
- (28) الطلاق / 1 . (29) البقرة: 228 .
- (30) سعيد الخامسي . البعث الإسلامي " المرأة قبل الإسلام وبعده " . ص 89-91 .
- (31) سفر التثنية الإصحاح (24 : 2-1) .
- (32) السيد عاشور . مركز المرأة في الشريعة اليهودية . ص114 .
- (33) ظفر الإسلام خان . التلمود وتاريخه و تعاليمه . ص 58 .
- (34) ترجمة محمد صبري . التلمود شريعة بني اسرائيل . ص 17 .
- (35) سيد فرج . السامريون و اليهود . ص 172 .
- (36) محمد على محمد خطاب . مكانة المرأة في الإسلام واليهودية . ص104-108* الشاقل يساري درهم فضة .
- (37) التثنية (22 : 13-19)
- (38) محمد على محمد خطاب . مكانة المرأة في الإسلام واليهودية . رسالة ماجستير . ص 108 .
- (39) النساء: 3 . (40) النساء : 129 .
- (41) الحافظ المنذري مختصر سنن أبي داود . تحقيق : أحمد محمد شاكر . باب : في القسم بين النساء . رقم الحديث (2047) . 64 / 3 .
- (42) النساء : 129 .
- (43) د. محمود الشريف . القرآن ودنيا المرأة . ص 109-115 .
- (44) النساء: 3 .
- (45) الإمام أحمد . مسند الإمام أحمد . ج 2 . ص 471 .
- (46) د. حسن ظا ظا . الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه . ص193 .
- (47) تحقيق و اشراف: عبد الله احمد ابو زينة . صحيح مسلم بشرح النووي . كتاب الأيمان . باب الإستثناء في اليمين وغيرها . ج 4 . ص 201 .
- (48) أحمد عبدالعزيز الحصين . المرأة المسلمة أمام التحديات . ص186-187 .

- (49) د. حسن الترابي. تقلا عن كتاب المرأة بين تعاليم الدين وتقاليده المجتمع. ص 18. وللمزيد في هذا الموضوع انظر: البهي الخولي. الإسلام والمرأة المعاصرة. ص 26-28. و محمد ابو زهرة. تنظيم الإسلام للمجتمع. ص 88
- و. أمال الربيع . المرأة بين الشريعة الإسلامية والنظم اليهودية. ص 52-53.
- (50) د. مصطفى شاهين . الإسلام و التغيير الحضاري. ص 148-149.
- (51) سورة النساء : 7. (52) النساء الآية : 11.
- (53) رواه الجماعة من حديث ابن عباس، باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والبصاء للسوارث . محمد على الشوكاني . تيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. ص 3/6.
- (54) سوزان السعيد. المرأة في الشريعة اليهودية. رسالة ماجستير. ص 96.
- (55) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه و القانون . ص 19.
- (56) سفر التثية (15: 17-21) (21: 17) .
- (57) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه و القانون . ص 19.
- (58) محمد على محمد خطاب . مكانة المرأة في الإسلام و اليهودية " رسالة ماجستير " . ص 56
- (59) العلامة اليهودي حاي بن شمعون . الاحكام الشرعية للإسرائيليين في الأحوال الشخصية . المادة 356.
- (60) أحمد نخيرت. مكانة المرأة في الإسلام واليهودية . ص 60 .
- (61) سفر العدد (36: 7-9) (62) التكوين (38: 6-11)
- (63) محمد على محمد خطاب . مكانة المرأة في الإسلام واليهودية. ص 61.
- (64) أحمد محمد جمال . مكانك تمحدي . ص 137 - 138.
- (65) أحمد عبد العزيز الحصين. المرأة المسلمة أمام التحديات . ص 57-58.
- (66) البخاري. صحيح البخاري . كتاب المغازي ، باب كتاب النبي إلى كسرى وقيصر رقم (4425) .
- (67) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه و القانون . ص 25-40.
- (68) كشف الخفاء 2 / 332 . رقم (2883) .
- (69) نور الدين عتر . ماذا عن المرأة . ص 23.
- (70) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه والقانون. ص 152 ،
- (71) المصدر السابق، ص 153 .
- (72) توفيق علي وهبة. دور المرأة المسلمة في المجتمع الإسلامي، ص 210.
- (73) موقف الشريعة الإسلامية من المرأة . عن جريدة الأهرام الصادرة في 27 / 6 / 1953م
- (74) البقرة 228 (75) النساء : 34
- (76) أحمد عبد العزيز الحصين . المرأة المسلمة أمام التحديات . ص 58-59.

- (77) نور الدين عتر . ماذا عن المرأة . ص 23.
- (78) محمد علي محمد خطاب . مكانة المرأة بين الإسلام واليهودية . ص 31.
- (79) هو مفسر الكتاب المقدس بمنهج المدراس والمسماى بلقووط انظر : المرأة في الشريعة اليهودية . محمد عاشور . ص 88.
- (80) الدكتور حسن ظاظا في مقدمته لكتاب مركز المرأة في الشريعة اليهودية للسيد محمد عاشور .
- (81) حسن الترابي . المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع . ص 13-25.
- (82) نور الدين عتر . ماذا عن المرأة . ص 118.
- (83) المصدر السابق . ص 119.
- (84) للمزيد من التفصيل انظر : الإسلام والمرأة المعاصرة . البهي الخولي . ص 134-253.
- (85) سيد قطب . في ظلال القرآن . 2\634 وما بعدها .
- (86) عبد الرب نواب الدين ال نواب . عمل المرأة وموقف الإسلام منه . ص 63.
- (87) جريدة اليوم العدد 14 إبريل 1980م . وعمل المرأة في الميزان . ص 184.
- (88) د. يوسف القرضاوي . ملامح المجتمع المسلم الذى نشده . ص 377.
- (89) المصدر السابق . ص 378 .
- (90) جريدة اليوم العدد 4\1\1405 هـ . ومجلة الدعوة السعودية . العدد 13\1\1405 هـ تحت عنوان (أطفال للبيع) . ص 42.
- (91) عبد الرب نواب الدين ال نواب . عمل المرأة وموقف الإسلام منه . ص 68.
- (92) . مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه والقانون . ص 258.
- (93) جريدة الشرق الأوسط . السنة السابعة العدد (2086) يوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1404 هـ ، 14 اغسطس - آب - 1984م .
- (94) د. يوسف القرضاوي ملامح المجتمع المسلم الذى نشده . ص 380.
- (95) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه والقانون . ص 259.
- (96) أحمد شوقي . الشوقيات 1/ 221.
- (97) منار الإسلام .م" الفروق بين المرأة والرجل " ص 38-40.
- (98) محمد علي محمد خطاب . مكانة المرأة في اليهودية والإسلام . رسالة ماجستير . ص 70.
- (99) عبد الله أحمد الجلايلى . شبهات في طريق المرأة المسلمة . ص 41.
- (100) رواه وابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، باب أمر الصبي بالصلاة تمرنا لا وجوبا ، نيل الأوتار 1/ 298.
- (101) مصطفى السباعي . المرأة بين الفقه والقانون . ص 192.
- (102) سفر الخروج ص 22 : 16-17.
- (103) محمد علي محمد خطاب . مكانة المرأة في الاسلام واليهودية . ص 74.